دعوة استدراج رقم (2026/10)

الخدمات المطلوبة: تقديم خدمات استشارية قانونية

الدائرة المستفيدة : وزارة التخطيط والتعاون الدولي

استناداً لنظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022، تدعو وزارة التخطيط والتعاون الدولي شركات المحاماة المتخصصة في تقديم خدمات استشارية قانونية **وقت الحاجة** للمشاركة في تقديم عروضهم **(مغلقة، موقعة ومختومة) لدى أمين سر اللجنة السيدة ليلى الحملاوي، مكتب رقم (B1-11)**، وذلك لغايات تقديم الرأي القانوني والمشورة فيما يخص مراجعة الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم في مختلف القطاعات **عند التعاقد مع الجهات الخارجية**، بالإضافة إلى تقديم المشورة الفنية المرتبطة بالتشريعات والقوانين المحلية والاصلاحات التشريعية التي تتابعها وتدعمها الوزارة ضمن خططها وبرامجها التنموية، وغيرها من المهام ذات العلاقة وعلى النحو الذي تحدده الوزارة، وحسب الشروط والمواصفات الخاصة بهذه الدعوة، بموعد لا يتجاوز الساعة الواحدة من ظهر يوم الأربعاء 2026/6/17 **مع إرفاق صورة عن شهادة السجل التجاري وإجازة مهنة المحاماة بالعرض المقدم من قبلكم.**

أولاً: نطاق العمل

تنوي وزارة التخطيط والتعاون الدولي التعاقد مع شركة محاماة لتقديم خدمات استشارية قانونية، خاصة فيما يتعلق بشكل أساسي بتقديم الرأي القانوني والمشورة فيما يخص مراجعة الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم في مختلف القطاعات **عند التعاقد مع الجهات الخارجية**، بالإضافة الى المشورة الفنية المرتبطة بالتشريعات والقوانين المحلية والإصلاحات التشريعية التي تتابعها وتدعمها الوزارة ضمن خططها وبرامجها التنموية المختلفة، وغيرها من المهام ذات العلاقة وعلى النحو الذي تحدده وزارة التخطيط والتعاون الدولي، على أن يكون التعاقد لمدة سنة واحدة، تستعين من خلالها الوزارة بالشركة **وقت الحاجة** وعند الطلب لتقديم الخدمة المطلوبة.

ثانياً: المهام والمسؤوليات

تحت إشراف وزارة التخطيط والتعاون الدولي، سيطلب من مقدم الخدمة "شركة المحاماة" تقديم الخدمات التالية وقت الحاجة وعند الطلب:

- مراجعة وصياغة وتدقيق الوثائق القانونية مثل الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم والمستندات الأخرى التي تبرم مع جهات التمويل الخارجية، وإبداء الآراء والمقترحات القانونية بخصوصها بما يتفق مع التشريعات ذات العلاقة وبما يحقق أهدافها.
- إبداء الآراء القانونية في كافة الملاحظات التي ترد من كافة الجهات ذات العلاقة بالاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم والمستندات الأخرى.
- دعم الوحدات التنظيمية لدى وزارة التخطيط والتعاون الدولي في مراجعة الوثائق القانونية ذات الصلة بالاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم والمستندات الأخرى.
- التحقق من صحة ومدى قانونية الأحكام القانونية التي تتضمنها الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم والمستندات الأخرى وعدم تعارضها مع التشريعات المحلية و/أو الدولية ذات العلاقة.
- صياغة او مراجعة القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بالإصلاحات الهيكلية التي تتابعها أو تدعمها الوزارة في مختلف القطاعات.
- القيام بأي مهام قانونية أخرى لم تتضمنها البنود أعلاه.

ثالثاً: فترة التعاقد

عام واحد قابله للتجديد، تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاقية.

رابعاً: المؤهلات والمواصفات المطلوبة

4-1 مؤهلات شركة المحاماة

- أن تمتلك الشركة سجل تجاري
- يجب أن يكون لدى الشركة فريقاً مؤهلاً يتمتع بخبرات محلية في الأردن.
- يجب أن تكون قادرة على استقطاب خبرات فنية أو قانونية متخصصة عند الضرورة وبحسب طبيعة المهام المطلوبة من الوزارة.
- أن تمتلك الشركة خبرات مثبتة في الصياغة القانونية والاتفاقيات الدولية في الأردن في مختلف القطاعات.
- أن تمتلك الشركة خبرات مثبتة في التعامل مع القطاع العام والمنظومة التشريعية للقطاع العام.
- أن تتوفر لدى الشركة خبرات لا تقل عن (15) عاماً في تقديم الخدمات القانونية.
- يجب أن يكون لدى الشركة ثلاثة محامين متخصصين على الأقل في المجالات المذكورة أعلاه.
- حصول الشركة على تصنيف محلي و/أو دولي يعتبر من ضمن المؤهلات الإضافية المطلوبة.

4-2 مؤهلات وخبرات أعضاء الفريق الأساسي (لا يقل عن 3 محامين)

- الشهادة الجامعية الأولى في القانون.
- شهادة إجازة مهنة المحاماة.
- مهارات الكتابة القانونية مثبتة باللغة العربية واللغة الإنجليزية. خبرات مثبتة في كافة المجالات المطلوبة.
- خبرات مثبتة في الصياغة القانونية والاتفاقيات الدولية في الأردن في مختلف القطاعات.

خامساً: طريقة تقيم العروض

يجب على الشركة التي ترغب بالتقدم لدعوة الاستدراج تقديم عرض فني وعرض مالي منفصلين، حيث سيتم فتح العروض الفنية أولاً ثم العروض المالية على أساس نتائج التقييم. ويتم تقييم العروض المتقدمة للعطاء حسب تعليمات تنظيم إجراءات المشتريات الحكومية لسنة 2022، المادة (32)، حيث تم تحديد الوزن النسبي للعروض الفنية بنسبة (80%)، والوزن النسبي للعروض المالية بنسبة (20%)، ويبين الجدول التالي معايير التقييم الفني والمالي:

معايير التقييم	الدرجة
أولاً: التقييم الفني	**80**
1-1 مؤهلات وخبرات الشركة	
لدى الشركة فريقاً مؤهلاً يتمتع بخبرات محلية في الأردن	40
قدرة الشركة على استقطاب خبرات فنية أو قانونية متخصصة عند الضرورة وبحسب طبيعة المهام المطلوبة من الوزارة.	
لدى الشركة ثلاثة محامين على الأقل	
خبرات مثبتة في الصياغة القانونية والاتفاقيات الدولية في الأردن في مختلف القطاعات.	
خبرات مثبتة في التعامل مع القطاع العام والمنظومة التشريعية للقطاع العام.	
خبرات لا تقل عن (15) عاماً في تقديم الخدمات القانونية	
حصول الشركة على تصنيف محلي و/أو دولي	
2-1 مؤهلات وخبرات أعضاء الفريق الأساسي (لا يقل عن 3 محامين)	
الشهادة الجامعية الأولى في القانون وشهادة مزاولة مهنة المحاماة.	40
مهارات الكتابة القانونية مثبتة باللغة العربية واللغة الإنجليزية.	
خبرات مثبتة في الصياغة القانونية والاتفاقيات الدولية في الأردن في مختلف القطاعات.	
ثانياً: التقييم المالي	**20**
المجموع	**100**

تقييم العروض فنياً

سيتم تقييم العروض الفنية على أساس منح علامات للمعايير الفنية، وإجتياز علامة الحد الأدنى للنجاح وهي نسبة (70%) من درجة التقييم المخصصة للتقييم الفني أي (56 من 80) درجة، بحيث:

أ. تعتبر العروض الفنية التي حصلت على درجة (56 من 80) فما فوق مؤهلة فنياً وسيتم فتح عروضها المالية.

ب. العروض الفنية التي حصلت على درجة أقل من (60) غير مؤهلة فنياً وسيتم إعادة عروضها المالية.

تقييم العروض مالياً

استناداً إلى تعليمات تنظيم إجراءات المشتريات الحكومية لسنة 2022، المادة (32/ج/2) سيتم فتح العروض المالية للمناقصين الذين اجتازت عروضهم الفنية علامة الحد الأدنى للنجاح (56 درجة) (مؤهلة فنياً)، ويتم إعادة العروض المالية للمناقصين الذين لم يجتازوا الحد الأدنى لعلامة النجاح مغلقة بعد جلسة فتح العروض المالية.

تم تخصيص 20% من العلامة الكلية للتقييم المالي، بحيث يحصل عليها العرض المطابق فنياً الأقل سعراً، وتحسب علامات التقييم المالي للعروض التالية كنسبة من قيمة العرض **الأقل سعراً**، بحيث يتم منح العرض المالي درجة تقييم مالي تتناسب عكسياً مع قيمة العروض المالية الأخرى، ومنح درجة تقييم (20) للعرض المالي الأقل.

الوزن الإجمالي

سيتم احتساب الوزن الإجمالي (الوزن الفني+ الوزن المالي) لكل عرض من العروض.

سادساً: محتويات العرض الفني والعرض المالي

يجب على كل شركة إرفاق المحتويات التالية في العرضين الفني والمالي، وكل عرض لا يتضمن المرفقات المطلوبة، سيتم التعامل مع المرفق المعني على أنه غير متوفر، وبالتالي عدم حصوله على درجة التقييم ذات العلاقة بمعايير التقييم الفني والمالي:

مرفقات العرض الفني

1. السير الذاتية لأعضاء الفريق (لا يقل عن ثلاثة محامين) موض فيها سنوات العمل، والخبرات القانونية، ومجالات ومهام العمل لكل عضو فريق.
2. تقديم اثباتات تبين أن الشركة قامت باستقطاب خبرات فنية أو قانونية متخصصة عند قيامها بتنفيذ مهام سابقة مع وزارات أو مؤسسات.
3. تقديم ملف يبين خبرات مثبتة في الصياغة القانونية والاتفاقيات الدولية في الأردن في مختلف القطاعات
4. تقديم اثباتات وبراهين تبين توفر خبرات مثبتة في التعامل مع القطاع العام والمنظومة التشريعية للقطاع العام.
5. صورة عن حصول الشركة على تصنيفات محلية و/أو دولية كشركة محاماة.
6. تقديم اثباتات تبين توفر خبرات لا تقل عن (15) عاماً في تقديم الخدمات القانونية.
7. تقديم صورة عن الشهادة الجامعية الأولى في القانون وشهادة مزاولة مهنة المحاماة لما لا يقل عن (3) محامين
8. تقديم اثباتات تبين أن أعضاء فريق العمل يمتلكون ما يلي:
   أ. مهارات الكتابة القانونية مثبتة باللغة العربية واللغة الإنجليزية
   ب. خبرات مثبتة في الصياغة القانونية والاتفاقيات الدولية في الأردن في مختلف القطاعات.

مرفقات العرض المالي

يجب على كل شركة تقديم السعر الإجمالي حسب الجدول التالي:

البنود	السعر الإجمالي شاملاً الضريبة العامة على المبيعات وكافة الرسوم والضرائب الأخرى (دينار)
تكلفة يوم عمل واحد لتقديم الخدمات الاستشارية القانونية	
تكلفة ساعة عمل واحدة لتقديم الخدمات الاستشارية القانونية	

سابعاً: الشروط العامة

- أن تكون الأسعار المقدمة بالدينار الأردني شاملة كافة الضرائب والضريبة العامة على المبيعات وأية رسوم اضافية.
- يعتبر قرار الإحالة نافذ المفعول اعتباراً من تاريخ تبليغ المتعهد بالقرار.
- يتم تطبيق نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022، وتعليمات تنظيم إجراءات المشتريات الحكومية لسنة 2022.
- يلتزم المناقص بدفع رسوم الطوابع بعد تبليغه قرار الاحالة وقبل توقيع الإتفاقية.

ثامناً الشروط الخاصة

- يلتزم المناقص الفائز بتقديم تأمين حسن تنفيذ على شكل كفالة بنكية أو شيك مصدق صادر عن أحد البنوك العاملة في المملكة بمبلغ (1000) دينار، لفترة سنة واحدة تبدأ من تاريخ توقيع الاتفاقية.
- سيتم توقيع اتفاقية مع المناقص الفائز لمدة سنة واحدة.

رئيس لجنة الشراء الرئيسية

وزارة التخطيط والتعاون الدولي